بحضور عدد كبير من الشخصيات السياسية والإعلامية والمجتمعية والثقافية من داخل وخارج الكويت

الملا أقامت حفل توقيع كتابها الجديد «مقدمة للتعلم الذكي والمخصص»

أقامت دار شيماء نبيل الملا للنشر والتوزيع حفل توقيع الكتاب الجديد لصاحبة الدار ومؤلفة الكتاب شيماء نبيل الملا والذي تم إصداره مؤخرا تحت عنوان «مقدمة للتعلم الذكي والمخصص» وذلك يوم الأربعاء الموافق 29 يناير 2020 في فندق شيراتون الكويت.

وقد حضر حفل توقيع الكتاب عدد كبير من الشخصيات السياسية والإعلامية والمجتمعية والثقافية من داخل وخارج الكويت.

بهذه المناسبة، قالت مؤلفة الكتاب شيماء نبيل الملا إن الاهتمام بتفريد التعليم والفروق الفردية بين الطلاب بدأ بالظهور مؤخرا، حيث أن كل طالب هو شخص مميز وفريد ولديه احتياجات ومهارات ومقدرات وميول وأنماط تعلم مختلفة، لافتة إلى أنه ينبغي على النظام التعليمي أخذ هذه الفروق الفردية بعين الاعتبار عند تصميم المنهج والمبنى المدرسي وتحديد المواد والتقنيات المستخدمة وطرائق التعليم والتعلم ومراعاتها لهذه الفروق الفردية للطلاب.

وأضافت الملا بأنه وعلى الرغم من وجود محاولات ومبادرات عديدة لتطوير التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية، مازال تطوير التعليم المدرسي طموحا بعيد المنال على المدى القريب في أغلب البلدان العربية. أما التعليم الجامعي والعالي فغالبا ما يسود أسلوب المحاضرة بشكل كبير في معظم الجامعات. وتعتبر المحاضرة الأسلوب الأقدم في التعليم ،وهي ليست فقط حجما واحدا للجميع ولكنها أيضا تعتبر أدنى وأقل أنواع التعليم فعالية.

وأشارت الملا إلى التخبط والعشوائية في النظم التعليمية في المنطقة العربية بشكل عام ومنها دولة الكويت التي قامت باستخدام المدارس والطلبة والهيئات التعليمية والإدارية حقول تجارب لنظم تعليمية بقوالب جاهزة مثل نظام المقررات لتنتقل بعده إلى نظام التعليم العام شبيه بذلك النظام الذي سبق المقررات، وبعد ذلك نظام كفايات والآن هم متجهون لنظام معايير، مؤكدة بأن كل هذه التجارب الفاشلة هي نتيجة طبيعية للتقليد الأعمى مع الاعتماد على الشكل والقوالب بمعزل عن المحتوى والمضمون والطريقة وإمكانيات التنفيذ. لافتة إلى بعض الأمثلة والنماذج والمبادرات الواقعية للتعلم الذكي عبر العالم مثل مشروع بيركينز للمدرسة الذكية في جامعة هارفارد والمدارس الماليزية الذكية والتعلم الذكي في سنغافورة ومشروع محمد بن راشد للتعلم الذكي في الإمارات العربية المتحدة.

وأشارت الملا إلى أنه ومع كل الدعوات المطالبة بتفريد التعليم وتخصيص التعلم والانتقال من محورية المعلم والمحتوى لمحورية المتعلم، «مازلنا للأسف نخطو خطوات متعثرة في هذا الطريق في معظم أنظمتنا التعليمية العربية، ومع تزايد استخدام التقنيات الذكية وبداية القرن الحادي والعشرين ظهر مفهوم التعلم الذكي وكان قد سبقه التعلم المخصص. وجمع التعلم الذكي مع المخصص يمكن أن يؤدي لوصفة سحرية تحل معظم مشكلاتنا التعليمية كالتسرب الدراسي والفروق الفردية ونقص الدافعية للتعلم وتدني مستوى النواتج التعليمية والامتحانات الدولية وصعوبة التواصل و العلاقات السلبية بين المعلمين والطلاب في الصفوف المكتظة ومشكلات الشغب والغياب وما إلى ذلك من المشكلات التعليمية الموجودة في مؤسساتنا التعليمية.»

وقالت الملا بأن الكتاب الجديد يعتبر أول كتاب على مستوى الوطن العربي الذي يناقش التعلم الذكي والمخصص معا، مبينة بأنه «حتى على المستوى العالمي، نجد أن المراجع تتحدث عن التعلم الذكي وحده وعن التعلم المخصص أيضا وحده على الرغم من أن جميع الدراسات تصف التعلم الذكي بالمخصص وتعتبر التقنيات التعليمية الذكية الحديثة ضرورية لتحقيق مبادئ تخصيص التعلم. لذلك يعتبر هذا أول كتاب عالميا يجمع التعلم الذكي والمخصص ويناقش جميع المتغيرات المرتبطة بشكل أو بآخر بهذا النمط من التعلم.

وختمت الملا مبينة بأن الكتاب يتألف من أحد عشر فصلا وكل من هذه الفصول يناقش أحد المتغيرات المتعلقة بمفهوم التعلم الذكي والمخصص مثل الذكاءات المتعددة التي أثبتت أن مقدرات البشر أو ذكاءاتهم ليست بالضرورة تلك التي يقيسها مقياس الذكاء التقليدي IQ ولكن هناك ذكاءات مختلفة تحدد مدى نجاح وتميز الأشخاص.

كما تناقش فصول الكتاب وتستكشف الذكاء الاصطناعي والتقنيات التعليمية وكيفية تصميم التعليم وأشهر نماذج تصميم التعليم وأساليب تدريس وتعلم وتقييم من أجل تعلم ذكي ومخصص إضافة لبعض النماذج العالمية من تطبيقات التعلم الذكي والمخصص ومواصفات البيئات التعليمية الذكية والمخصصة وعرض لنظريات التعلم في العصر الرقمي.

شيماء الملا متحدثة عن كتابها

الصالح ضمن الحضور

جانب من الحفل

جانب من توقيع الكتاب

تتمات

عاصفة

المهندس وليد الجاسم ، وزيرا للشؤون الاجتماعية بالوكالة ، بالإضافة الى عمله، الوزيرة المستقيلة أسيري التي دلت مؤشرات عديدة تجمعت خلال الأيام القليلة الماضية ، على توافر النصاب النيابي اللازم لطرح الثقة بها ، أكدت في كتاب استقالتها ، أن هذه الاستقالة تأتي رغبة منها في تجنب أي صدام أو الدخول في حالة من عدم التعاون وبين السلطتين أو الدخول في أتون الصراعات السياسية، مشيرة الى «تكالب النواب في إبداء رغبتهم في طرح الثقة ، رغم عدم توليتنا للوزارة إلا لأيام معدودة».

كما أصدرت الدكتورة غدير أسيري بيانا صحافيا ، عقب قبول استقالتها رسميا قالت فيه : «تشرفت بنيل ثقة صاحب السمو الأمير وثقة سمو رئيس مجلس الوزراء بتعييني وزيرة للشؤون، وبذلت كل ما أملك لحمل هذه الأمانة الثقيلة. وأتوجه بالشكر لأخواتي وإخواني أعضاء مجلس الأمة ، من زملائي الوزراء والنواب الذين كانوا عونا لي خلال تجربتي الوزارية».

أضافت أنه «منذ اليوم الأول لأداء القسم ، وأنا تتم محاربتي من قبل قوى الظلام والرجعية بشكل طائفي وطال بيتي وأسرتي، لم التفت للوراء، بل كان أول ما التمست هو معاناة الأيتام والمعاقين والمسنين من الخدمات التي تقدمها الوزارة . وبدلا من مناقشة أمور تهم الدولة والمواطنين، تهافت بعض النواب الى شخصانية وطائفية و«غزل» لقواعدهم.. وبكل أسف شاهدت عن قرب كيف تعمل هذه السلطة التشريعية، وكيف تكون الصراعات بين السلطتين ، نتيجة لمساومات سياسية ومصالح انتخابية ضيقة».

واستطردت د. أسيري قائلة : «فتحت مكتبي للجميع ولكل المواطنين من كل الأطياف وكنت أستمع لكل التظلمات وأتعلم من المواطنين البسطاء ، ومن الفئات المستضعفة، هم الحلقة الأضعف وهم ضحية صراع السلطتين، والدولة لم تقم بالعمل الكافي لحمايتهم ، في حين أن المجلس منشغل باستجوابات شخصانية وتفاهات أخرى» .

وقالت أيضا : «قمت بزيارات ميدانية عديدة وشاهدت بعيني التضييق على المعاقين بالذات وباقي الفئات المستضعفة، ووجهت العديد من الانذارات للمسؤولين ثم أقدمت على التدوير والتجميد ، وهذه أقصى صلاحيات الوزير في ظل القصور التشريعي. وأقدمت على قرارات إصلاحية جذرية تهدف بشكل أول وأخير ، إلى تعزيز الشفافية والتسهيل على المواطنين واحترام كرامتهم. استمررت في القرارات الإصلاحية حتى آخر يوم لي، ولو بقيت لدقيقة أكثر لاستمرت هذه الدقيقة في المزيد من الإصلاحات والشفافية».

وأكدت وزيرة الشؤون المستقيلة أن «اليوم، لم أستطع أن استمر في منصبي نتيجة لصراع السلطتين وللصراعات السياسية والانحراف البرلماني وسوء استخدام السلطة التشريعية ، مما أدى الى تكالب النواب في ابداء رغبتهم في طرح الثقة ، رغم عدم تمكيني من العمل سوى ايام معدودة، تقدمت باستقالتي وساعود لأخدم وطني من موقع آخر».

واختتمت أسيري بيانها بالقول : «أقول لطلبتي وللجيل القادم، لا تياسوا، فالدولة المدنية ستبقى ، والإرهاب السياسي من التيارات الظلامية قد ينتصر مرة ولكنه لن يدوم، ولعلي ورغم عتمة الصورة أستعير جملة «تفاءلوا، الكويت ما زالت جميلة» ، وأدعو جميع الشباب والشابات الذين بلغوا سن الواحد وعشرين سنة وغيرهم من غير المقيدين في الانتخابات، شاركوا فأنتم الرقم الصعب، بيدكم أنتم لا بيد غيركم الإصلاح وانقاذ مدخرات جيلكم» .

من جهته طالب النائب د.عادل الدمخي بإلغاء القرارات التي اتخذتها وزيرة الشؤون الاجتماعية المستقيلة د.غدير أسيري، والتحقيق في كل ما ورد في الاستجواب الذي قدمه لها من مخالفات.

وقال الدمخي ، إن الخلاف لم يتعلق بشخص الوزيرة بل لمصلحة البلد، لافتا إلى أن الاستجواب أوضح أهمية وجود معايير لاختيار الوزراء.

وأوضح أن الكويت تواجه عجزًا ماليًا وظروفًا إقليمية وتحديات اقتصادية واجتماعية تتطلب رجال دولة ووزراء على قدر هذه المسؤوليات.

أضاف أن الاستجواب تعرض إلى هجوم غير مبرر، مؤكدًا أن عضو مجلس الأمة يجب أن يتقبل حق الناس في التعبير عن آرائهم تجاه الاستجوابات.

وقال الدمخي «أما وقد قبلت الحكومة استقالة الوزيرة د.غدير أسيري ، فأقول الحمد لله والفضل لله وحده من قبل ومن بعد فهو مدبر الأمور وهو حسبنا ونعم الوكيل ومن يتوكل على الله فهو حسبه، وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من وقف معنا منذ اللحظة الأولى من النواب والشعب الكويتي وحتى اللحظة الأخيرة، ونحمد الله على أن أغلب النواب في النهاية وقفوا مع هذا الاستجواب المستحق».

ولفت إلى أن «الاستجواب أظهر أن الشعب الكويتي يرفض التعدي على ثوابته الشرعية والوطنية والقانونية، كما أن أهل الكويت يدافعون عن أصحاب المبادئ».

وانتقد الدمخي قرارات الوزيرة الأخيرة بشأن سحب صلاحيات من مديرة هيئة المعاقين، إضافة إلى المخالفات والتعيينات للترضية في الجمعيات التعاونية، معتبرًا أن هذا الأمر تسبب بالتعجيل باستقالة الوزيرة.

وشدد على ضرورة احترام القانون وتطبيقه إذا كانت الحكومة تريد نهجًا جديدًا، موضحًا أن من يخرج إلى التقاعد على كفالة معاق يجب أن يكون متفرغًا ولا يعمل في مكان آخر لأن القانون ينص على ذلك.

الكويت

الا بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، وبالمرجعيات التي استقر عليها المجتمع الدولي ، وفي مقدمتها اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

من جهة أخرى تسلم وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد صباح أمس ، نسخة من أوراق اعتماد سفيرة الولايات المتحدة ، لدى دولة الكويت ألينا رومانوسكي.

وأعرب وزير الخارجية خلال اللقاء ، عن تمنياته للسفيرة الجديدة التوفيق في مهام عملها ، وللعلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين الصديقين المزيد من النمو والازدهار.

حضر اللقاء نائب وزير الخارجية السفير خالد الجار الله ومساعد وزير الخارجية لشؤون المراسم السفير ضاري العجران ، ومساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب وزير الخارجية السفير صالح اللوغاني ، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الأمريكتين الوزير المفوض حمد المشعان ، وعدد من كبار مسؤولي وزارة الخارجية.

عباس يتحدث

اي تصويت يُجرى بشأنه عن ردود الفعل الدولية على خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط.

وقال منصور : "سنتنقل ما بوسعنا مع أصدقائنا في سبيل الحصول على أقوى مشروع قرار ممكن وأقوى وأكبر تصويت ممكن لصالح ذلك القرار" .

أضاف : "نود بالطبع أن نرى معارضة قوية وكبيرة لخطة ترامب هذه".

وكان منصور يتحدث وإلى جواره سفير توغو لدى الأمم المتحدة منصف البعتي ، الذي تشغل بلاده مقعدا في مجلس الأمن الدولي لمدة عامين.

وقال منصور : إن عباس سيستغل زيارته للأمم المتحدة في نيويورك "ليقدم للمجتمع الدولي بأسره ، رد فعل الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية ، على هذا الهجوم على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، من قبل إدارة ترامب".

وأشارت بعثة إسرائيل لدى الأمم المتحدة ، إلى أنها تستعد لمساعي الفلسطينيين في سبيل تحرك في مجلس الأمن، قائلة في بيان إنها "تعمل على إفشال هذه الجهود وستقود حملة دبلوماسية منسقة مع الولايات المتحدة". وقد يدفع الفلسطينيون مجلس الأمن الدولي المؤلف من 15 دولة ، باتجاه إدانة خطة السلام الأمريكية أو تحرك إسرائيل لتطبيق قانونها في مستوطنات الضفة الغربية واعتراف الولايات المتحدة المزمع بهذه المستوطنات.

وأي فيتو أمريكي على مثل هذا القرار في مجلس الأمن الدولي ، سيسمح للفلسطينيين بالدعوة إلى عقد جلسة خاصة طارئة للجمعية العامة لمناقشة القضية نفسها والتصويت على قرار مماثل. وقرارات الجمعية العامة غير ملزمة وليس لها ثقل سياسي.

حقوق الإنسان

الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير ومناقشة موضوع تجار الإقامات والاتجار بالبشر.

أضاف أن من الأولويات التي حددتها اللجنة موضوع المراجعة الدولية الثالثة لملف الكويت في حقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف ، بما يتضمنه من التزامات واتفاقيات. ولفت النظر إلى مدى تقدم الكويت في هذا الملف، وكذلك ما رصد عليها من ملاحظات ومخالفات ومن تعهدات تقبلتها دولة الكويت.

وأفاد الدمخي أن من ضمن أولويات اللجنة أيضا متابعة الديوان الوطني لحقوق الإنسان ، والقيام بزيارة لمقر الديوان الجديد، وملف حقوق المقيمين بصورة غير قانونية وقانون الحقوق المدنية لهذه الفئة.

وبين أن من ضمن الأولويات تفقد أوضاع السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز ، والتأكد من مدى التزامها بالتوصيات التي وردت في تقريرين سابقين للجنة، معلنا عن زيارة ستقوم بها اللجنة للسجون.

الميزانيات

التشريعية في هذا الشأن ، مع الأخذ بالاعتبارات والمعوقات كافة التي تبينها الوزارة. جاء ذلك خلال مناقشة لجنة الميزانيات أمس ، الحساب الختامي لوزارة الخارجية ، عن السنة المالية المنتهية الأخيرة 2019/2018 ، وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه ، وذلك بحضور وزير الخارجية الشيخ د.أحمد ناصر المحمد.

وأوضح مقرر اللجنة النائب رياض العدساني أن إبداء الملاحظات على تنفيذ الميزانية العامة للدولة لا يقلل من جهود الجهات الحكومية كافة ، وإنما يتطلب التصحيح لما فيه المصلحة العامة .

وقال إنه تبين للجنة أن هناك 1760 وظيفة بالخارج لغير الكويتيين من ذوي الشهادات الجامعية التخصصية في السفارات والقنصليات، وقد تحققت وزارة المالية في السنة المالية الأخيرة على قيام وزارة الخارجية بعدم الالتزام بقواعد التعيين وفق قواعد تنفيذ الميزانية ما ترتب عليه تغطيتها بـ 5 ملايين دينار من الاعتماد التكميلي.

وأشار إلى أن وزارة الخارجية تخالف قواعد تنفيذ الميزانية منذ عامين في شأن استخدام مبالغ من الاعتماد التكميلي المخصص للتعيينات والتوظيف، وقد تعهد الوزير بمراجعة شاملة لهذه الملاحظة.

أضاف أن الاجتماع انتهى إلى بيان أن الوزارة حولت للسفارات والقنصليات بالخارج نحو 651 مليون دينار ، في حين أن المعتمد لها كان نحو 101 مليون دينار، وذلك حسب بيانات الحساب الختامي الواردة من الحكومة إلى مجلس الأمة رسميًا.

وأشارت الوزارة إلى أن هناك خطا في مخرجات النظام الآلي لتنفيذ الميزانية «الأوراكل» ، وأنها حولت فعليًا للخارج 157 مليون دينار، وهو ما أكدته وزارة المالية أيضا أثناء الاجتماع، وطلبت اللجنة من وزارة المالية فحص المبلغ المذكور وتصحيح الإجراءات من منطلق الرقابة والمحاسبة، وموافاة اللجنة بما يعبر عن الواقع، كما أن اللجنة ستُرسل كتابًا رسميًا لوزارة المالية بعدما لاحظت أن مثل هذا المبرّر تكرر من أكثر من جهة حكومية.

واستقر رأي اللجنة إلى ضرورة تصويب مخرجات النظام الآلي لكونها وثيقة رسمية سيتم المصادقة عليها لاحقا في مجلس الأمة وتصدر بقانون، ما يتطلب أن يعكس الحساب الختامي واقع الميزانية، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بما هو معتمد في الميزانية عند التحويل للخارج؛ إذ إن المبلغ الذي تقر به كل من وزارة الخارجية والمالية اعلى أيضا مما هو معتمد بالميزانية، وقد تعهد وزير الخارجية بالالتزام بما هو معتمد له في الميزانية.

السند

الكويت.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في تصريح ل «كونا» أمس ، ان الوزراة اتخذت كل الإجراءات الوقائية والخطوات الاحترازية للتصدي لهذا الوباء.

وأوضح السند أن جميع القطاعات في الوزارة في حالة ترصد وتأهب على مدار الساعة ، بالتنسيق مع المؤسسات والجهات الرسمية المعنية في الدولة، وأكد التزام الوزارة بتطبيق اللوائح الصحية الدولية لصون الأمن الصحي في البلاد وفقا لتوصيات منظمة الصحة العالمية.

وشدد على ضرورة أخذ المعلومات من مصادرها ، وعدم التردد في التواصل «مع قنواتنا الرسمية في حال وجود أي استفسار».

في سياق ذي صلة أعلن رئيس برنامج الطوارئ الصحية في منظمة الصحة العالمية إن «العالم بأسره يجب أن يكون في حالة تأهب» لمحاربة فيروس كورونا الجديد، فيما تبحث المنظمة إحتمال إعلان حالة الطوارئ العالمية.

وأشاد الدكتور مايك ريان، باستجابة الصين لتفشي المرض المميت، قائلا: «التحدي كبير، لكن الاستجابة كانت هائلة».

ومن المقرر أن تكون منظمة الصحة العالمية، قد اجتمعت أمس لمناقشة ما إذا كان الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عالمية.

وبدأ تفشي المرض عالميا من مدينة ووهان الصينية، بمقاطعة هوبي وسط البلاد.

وانتشر الفيروس في جميع أنحاء الصين ثم انتقل إلى 16 دولة على الأقل على مستوى العالم، بما في ذلك تايلاند وفرنسا والولايات المتحدة وأستراليا.

وحتى الآن لا يوجد علاج محدد أو لقاح ضد المرض. ومع ذلك، فقد تعافى عدد من الأشخاص بعد خضوعهم للعلاج.

وقال الدكتور ريان من منظمة الصحة العالمية، إنه تم جمع فريق دولي من الخبراء للذهاب إلى الصين والعمل مع الخبراء هناك لمعرفة المزيد حول كيفية انتقال المرض.

أضاف: «نحن في منعطف مهم في هذا الحدث. نعتقد أن سلاسل انتقال الفيروس هذه يمكن أن تتوقف».

من جهة أخرى تمكن العلماء في أستراليا من إعادة تخليق فيروس كورونا الجديد معمليا خارج الصين، مما أثار الأمل في أنه يمكن استخدامه لتطوير اختبار تشخيص مبكر للمرض قبل تطوره.

وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، الذي زار الصين هذا الأسبوع، إن معظم الأشخاص الذين أصيبوا بالفيروس كانوا يعانون من «أعراض معتدلة للعدوى»، ولكن حوالي 20 في المئة عانوا من تأثير حاد مثل الالتهاب الرئوي والفشل التنفسي.

وقال إن الصين «تحتاج إلى تضامن العالم ودعمه»، «والعالم يجتمع معا لإنهاء تفشي المرض، بالاعتماد على الدروس المستفادة من تفشي أمراض سابقة». أضاف غيبريسوس أن منظمة الصحة العالمية «تشعر بأسف شديد» لأنها أشارت في ثلاثة تقارير الأسبوع الماضي إلى أن الخطر العالمي من الفيروس «معتدل»، بدلا من التنبيه إلى أن الخطر «مرتفع».

ووصف انتشار المرض من شخص إلى شخص في ألمانيا وفيتنام واليابان بأنه مثير للقلق، وقال إن الخبراء سيبحثون هذا الأمر يوم الخميس، عند اتخاذ قرار حول إعلان حالة طوارئ عالمية.

وقد أعلنت السلطات الصحية الصينية أمس تسجيل 170 حالة وفاة و7736 حالة إصابة مؤكدة بالالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس «كورونا المستجد» في 31 مدينة ومقاطعة في الصين.

وقالت اللجنة الصحية الوطنية الصينية في تقريرها اليومي انه حتى مساء امس الأول الأربعاء تم تسجيل 38 حالة وفاة جديدة وأكثر من 1700 حالة إصابة مؤكدة جديدة بالفيروس.

أضافت ان 162 حالة وفاة ونحو 4584 حالة إصابة مؤكدة بالفيروس تم تسجيلها فقط في مقاطعة «هوبي» مركز تفشي فيروس «كورونا المستجد».

وأشارت اللجنة الى تسجيل عشر حالات إصابة مؤكدة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وسبع حالات في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة وثماني حالات في تايوان.

في السياق ذاته أكدت السلطات الصينية العمل على قدم وساق في سبيل مكافحة فيروس «كورونا المستجد» وكبح انتشاره ، لاسيما تقديم الرعاية الطبية اللازمة للمصابين بالفيروس.

وأوضحت السلطات في بيان عقب اجتماع للمجموعة الرائدة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الوقاية والسيطرة على الفيروس برئاسة رئيس مجلس الدولة الصيني «رئيس الوزراء» لي كه تشيانغ انه على الرغم من جهود الوقاية والسيطرة للحد من الفيروس الا انه يواصل الانتشار وبشكل سريع في بعض مناطق الصين.

ووصفت الوضع بانه «قاتم ومعقد» مشددة على على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للحد من انتشار الفيروس في البلاد والقيام بمزيد من الوقاية والمكافحة وخاصة في مقاطعة «هوبي» وعاصمتها «ووهان» مركز تفشي فيروس «كورونا المستجد».

بومبيو

لندن أمس ، أن على طهران أن توقف دعم الميليشيات في العراق ولبنان وأفغانستان.

أضاف : «إيران لا تزال بؤرة الإرهاب الأساسية في العالم».

بدوره، شدد وزير الخارجية البريطاني، دومينيك راب، على ضرورة محاسبة إيران بسبب خروجها عن الأعراف الدولية.

إلى ذلك أوضح راب أن بلاده تريد من إيران العودة للالتزام بالاتفاق النووي، مؤكدا عدم وجود تباين كبير بين الأوروبيين وواشنطن حول اتفاق أوسع مع طهران.

من جانب آخر، وصف وزير الخارجية الأميركي، الحزب الشيوعي الحاكم في الصين بأنه «التهديد الرئيسي في عصرنا» الذي يتحدى المبادئ الغربية.